النساء صانعات القرار
Women Decide

الحركة السياسيّة النسويّة السوريّة

تقرير برنامج النساء صانعات القرار

جولة تونس

النساء صانعات القرار
Women Decide

جدول المحتويات

الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات	٣
اليوم الأول ٥ كانون الأول ٢٠٢٢	٤
اليوم الثاني ٦ كانون الأول ٢٠٢٢	٧
اليوم الثالث ٧ كانون الأول ٢٠٢٢	١٠

الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات

تقرير حول دورة تدريبيّة لتبادل الخبرات ودعم القدرات

التاريخ: ٥ و٦ و٧ كانون الأول ٢٠٢٢

الفئة المستهدفة: قياديّات بالحركة السياسيّة النسويّة السوريّة

المكان : مقرّ الجمعيّة ونزل قلدن توليب/المشتل

النساء صانعات القرار
Women Decide

اليوم الأول ٥ كانون الأول ٢٠٢٢

الحضور من الجمعيّة:

- الرئيسة: نائلة الزغلامي.
- الكاتبة العامة: أحلام بوسروال.
- مسؤولة العلاقات الخارجيّة: نبيلة حمزة.
- مسؤولة الإعلام: منال عثماني.
- المقرّرة: نعيمة الرقيق.
- المساعدة اللوجستيّة: أسمى معتمري.

الحصّة الأولى في مقرّ الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات:

استقبلت الكاتبة العامّة عضوات الحركة، وبعد الترحيب، قدّمت كلّ مشاركة نفسها من خلال تجربتها الشخصيّة في النضال السياسيّ، وانخراطها في العمل السياسيّ النسويّ.

بعد ذلك قدّمت نائلة الزغلامي الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات، انطلاقا من مبادئها وأهدافها، مؤكّدة تموقعها كقوّة ضغط ومناصرة، من أجل الدفاع عن الحقوق الإنسانيّة للنساء، والمساواة والمواطنة الفعليّة لهن، والعدالة الاجتماعيّة. كما عرّفت الجمعيّة على أنّها مستقلة عن جميع الأحزاب السياسيّة، ولكن ذلك لم يمنع عضواتها من الانتماء الى أحزاب سياسيّة متعدّدة ومستقلات، كما لم يكن حاجزاً أمام انخراط الجمعيّة مع القوى الديمقراطيّة الأخرى، في الدفاع عن الحريّات الفرديّة والعامة، والكرامة والعدالة الاجتماعيّة، مع إعطاء الأولويّة للقضايا النسويّة منذ تأسيسها سنة ١٩٨٩. وركّزت كذلك على أنّ الجمعيّة تعتمد التضامن مع كلّ ضحايا العنف والتمييز، والإقصاء والتهميش والاضطهاد، وقد ناصرت عدّة قضايا وطنيّة وإقليميّة وكونيّة، من خلال مشاركتها في تأسيس عدّة شبكات نسويّة وحقوقيّة، على المستوى الوطنيّ والإقليميّ والدوليّ.

وتفاعلاً مع ما قدّمته الرئيسة، طُرحت عدّة أسئلة حول تسيير الجمعيّة، وكيفيّة الانخراط، وتشريك مختلف العضوات؟ وأجابت أحلام بوسروال، الكاتبة العامة عن هيكلة الفروع ولجان العمل، والمشاريع المرتبطة بها:

- لجنة مناهضة العنف/مراكز الإنصات، ومساعدة النساء ضحايا العنف.
- لجنة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- مرصد أسمى فنى، لمساعدة النساء ضحايا العنف الاقتصاديّ والهشاشة الاجتماعيّة.

- لجنة الحقوق الجنسيّة والجسديّة.
- لجنة الشؤون القانونيّة.
- لجنة المساواة في الميراث.
- لجنة التربية والثقافة /الجامعة النسويّة إلهام المرزوقي، لنشر الثقافة النسويّة والتربية على الحقوق الإنسانيّة.

كما تفاعلت المشاركات، واهتممن بطريقة الانخراط التي تتبنّاها الجمعيّة، وهي التزكية من طرف عضوتين نشيطتين، وذات خبرة وأقدميّة لتجنّب انضمام عناصر غير حاملة لمشروع الجمعيّة. كما أنّ وجود لجان تفكير مفتوحة لكلّ عضوة، يساعد على إثراء الجمعيّة بالعناصر النشيطة، وهو ما يجعل عملها مؤسّساً على التطوّع والتشاركيّة، حيث يتمّ اتّخاذ المواقف في أغلب الحالات، بتشريك أغلب العضوات، عبر التشاور في اجتماعات موسّعة واجتماعات عامة، وتختصّ اللجنة المعنيّة بمناقشة المبادرات والبرامج. ويتيح النظام الداخليّ للجمعيّة مساحة للمناضلات، لتقديم المبادرات بأنشطة أو برامج، لا تتعارض وأهداف الجمعيّة.

وقد عبّرت عضوات الحركة عن اهتمامهن بتجربة الجمعيّة، كجمعيّة نسويّة نجحت في طرح قضايا نسويّة في حقبات مختلفة، وأثّرت في السياسات، دون أن تكون تابعة بالضرورة لحزب سياسيّ بعينه. وتجدر الإشارة إلى أنّ أكثر المجالات التي لفتت انتباههن، هي حملات المناصرة، وخصوصاً من أجل دسترة حقوق النساء، والمشاركة في صياغة الدستور واللامركزيّة والعدالة الانتقاليّة من منظور نسويّ، وكيفيّة وصول النساء لمراكز القرار.

ومن ناحية أخرى أكّدن أنّ الواقع المتشعّب للقضيّة السوريّة، وواقع الحركة بين الداخل والشتات، حيث يتوزعن بين الداخل وتركيا وعدّة دول أخرى، إلى جانب أنّها حركة متعدّدة الخلفيّات (يساريّة/ليبيراليّة، ودينيّة)، يجمع بينهن وقوفهن ضدّ النظام الطائفيّ، وإيمانهن بأنّ حقوق النساء، لا تتحقّق إلا بفصل الدين عن الدولة. وكانت مناسبة للتعرّف على طريقة عمل عضوات الحركة، وما اكتسبنه من تجارب وعلاقات على المستوى الدوليّ، وهن متواجدات في مختلف الأطر المتعلقة بالانتقال الديمقراطيّ في الداخل والخارج. والحركة مهيكلة عن طريق لجان محليّة تجتمع، وتعمل الأمانة العامة على تفعيل توصيات هذه اللجان، كما تصدر تقريراً توثيقيّاً سنويّاً، لرصد الانتهاكات خلال مؤتمرهن السنويّ.

الحصّة الثانية:

تواصل النقاش وتبادل الآراء حول عديد القضايا، وأهمها إدارة التعدّديّة داخل الجمعيّة وحسم الخلافات، وكيفيّة الالتحام مع القاعدة الجماهيريّة الواسعة، وقد بيّنت نبيلة حمزة عضوة الهيئة المديرة، وإحدى مؤسّسات الجمعيّة على أنّ التعدّديّة لها عدّة مظاهر، فهي اليوم إلى جانب تعدّد العائلات السياسيّة والمواقف، التي تنتمي لها مختلف المناضلات، فهي أيضا مرتبطة بتعدّد الأجيال، إذ تضمّ أجيالاً مختلفة. وقد فات على تأسيس الجمعيّة أكثر من ثلاثة عقود، تطوّرت المواقف خلالها بالالتزام بواقع النساء، واكتسبت الجمعيّة مصداقيّتها من التزامها بقضايا النساء، وقد مكّننا مركز مساعدة النساء ضحايا العنف، من الوصول إلى فئة أوسع.

وتأكيداً على أهميّة التضامن في الحركة النسويّة، أكّدت حليمة الجويني عضوة الهيئة المديرة، على أنّ الجمعيّة قاومت الاستبداد بفضل الدعم والتضامن، الذي وصلها من عدّة منظّمات صديقة وشريكة، من الحركة النسويّة مغاربيّاً وعربيّاً ودوليّاً. كما أكّدت على مساهمة الحركة النسويّة في تطوير الآليّات الدوليّة لحقوق النساء، فبعد المحكمة الصوريّة ضدّ العنف المسلّط على النساء، والمشاركة بشهادات من الجزائر وفلسطين، تمّ الدفع باتّجاه إصدار الإعلان العالميّ لمناهضة العنف المسلّط على النساء. كما أبرزت أنّ النقاشات المعمّقة حول ميثاق الجمعيّة، وهو الفيصل بيننا في اتّخاذ القرارات.

اليوم الثاني ٦ كانون الأول ٢٠٢٢

نضال الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات، والمناصرة من أجل قانون شامل للقضاء على العنف المسلّط على النساء: حليمة الجويني وفتحيّة حيزم

قدّمت حليمة الجويني بداية تجربة الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات، التي انطلقت منذ بداية التسعينات، حيث ذكرت أنّها بدأت بإطلاق حملة وطنيّة، لكسر جدار الصمت حول ظاهرة العنف، ثم فتح أوّل مركز للإنصات وتوجيه النساء ضحايا العنف في ٨ مارس ١٩٩٣، وأكّدت أنّه من خلال مرافقة النساء ضحايا العنف والتضامن معهن، طوّرت مقاربة نسويّة مستمدّة من اعتبار ظاهرة العنف المسلط على النساء، بأنّه أقصى أشكال التعبير عن التمييز المبنيّ على الجنس، الذي يُعدّ من تمظهرات النظام الأبويّ الذكوريّ، الذي يستهدف مراقبة أجساد النساء، وتملّكها والتصرف بها. وأكّدت على أنّ مركز استقبال ومساعدة النساء ضحايا العنف، مؤسّس على مبدأين وهما؛ احترام سريّة المعطيات، واحترام قرار المرأة. وهو يقدّم الخدمات التالية:

الإنصات التضامنيّ:

وهو آلية من الآليات، التي تعتمدها الجمعيّة في تعاطيها مع النساء ضحايا العنف، دون أحكام مسبقة، ويهدف إلى فكّ العزلة عن المرأة المعنّفة، ودعم ثقتها بنفسها، وعدم تذنيبها وتمكينها من التعبير عن احتياجاتها، وتخطّي حالة الضحيّة. ويُعدّ الإنصات التضامنيّ بمفهومه ومحتواه من أهمّ ركائز المقاربة النسويّة.

الدعم النفسيّ:

هذه الخدمة تقدّمها أخصائيّات نفسيّة من الجمعيّة، إلا أنّ هذا الدعم ليس له هدف علاجيّ بقدر كونه، يقوم على التضامن وتقوية النساء، والاعتراف بقدراتهن، حتى يتجاوزن وضعيّة التذنيب، وتمكينهن من الثقة بالنفس، حتى يتّخذن قرارهن بكلّ مسؤوليّة.

التوجيه القانونيّ والمرافقة القضائيّة:

حسب طلبات المرأة يُقدّم التوجيه القانونيّ والاستشارة مجانا من طرف محاميات الجمعيّة، وتتبنّى الجمعيّة المرافقة القضائيّة بالنسبة للنساء الأكثر هشاشة، وفي حالات العنف الجنسيّ، وقضايا الرأي العام خصوصاً إذا كان المعتدي من الأمن، أو في حالات العنف السياسيّ، حيث تواجه النساء عديد الضغوطات.

المرافقة الاجتماعيّة والتعامل مع المؤسّسات

ترافق الجمعيّة النساء ضحايا العنف، وتراسل المؤسّسات لتمكينهن من الفرص المتاحة مثل الإيواء، أو مواصلة التعليم، أو الحصول على المساعدات الاجتماعيّة...

من خلال تجربتها الطويلة في مرافقة النساء ضحايا العنف وحملات التوعية والنقاشات المفتوحة، تمكّنت الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات، منذ سنة ٢٠٠٨، من المطالبة بقانون شامل لإخراج قضيّة العنف المسلّط على النساء من الخاص، إلى قضيّة سياسيّة عامة، تستوجب اتّخاذ تدابير وسياسات عامة للقضاء عليها. واقتداءً بالتجربة الإسبانيّة بعد صدور قانون شامل للقضاء على العنف، بدأت الجمعيّة بالمطالبة بقانون شامل متعلق بالقضاء على العنف المسلّط على النساء.

صدور القانون ٢٠١٧-٥٨ مكسباً من المكاسب التي حقّقتها الحركة النسويّة والحقوقيّة في تونس

بادرت السيّدة فتحيّة حيزم عضوة الجمعيّة، بتقديم القانون عدد ٥٨- لسنة ٢٠١٧، بدءاً بالسياق الذي جاء فيه القانون، وهو سياق دستوريّ بعد المصادقة على دستور ٢٠١٧، الذي يؤكّد التزام الدولة باتّخاذ التدابير اللازمة للقضاء على العنف والتمييز، والمحافظة على مكتسباتها وتطويرها، كذلك يقرّ بالمساواة بين المواطنين والمواطنات.

من خلال الدراسة الوطنيّة الأولى، التي نشرت في ٢٠١١، تبيّن أن الأرقام مفزعة، حيث تعرّضت ما يقارب ٥٠ بالمئة من النساء التونسيّات للعنف. وكذلك الدراسة التي أنجزت في ٢٠١٤، المتعلقة بالعنف في الفضاء العام، حيث تؤكّد أنّ ٧٥ بالمئة من النساء، يتعرّضن للعنف في الفضاء العام، وتصل هذه النسبة إلى ٩٠ بالمئة في وسائل النقل. وكان للمدّ النسويّ، بظهور عدّة جمعيّات نسويّة مهتمّة بالنساء ضحايا العنف، ووجود شخصيّات نسائيّة "وزيرة المرأة/ نساء في البرلمان"، واستعداد النساء للدفاع عن حقوقهن، دور في إعطاء حملات المناصرة التي خاضتها منظمات المجتمع المدنيّ زخماً، وتحرّكها في عدّة مناسبات، وانخراطها في صياغة مشروع القانون، الذي أفضى إلى المصادقة على القانون الأساسيّ ٢٠١٧ عدد-٥٨، المتعلق بالقضاء على العنف المسلط على النساء والأطفال.

ثم تطرّقت إلى شكل القانون، حيث أكّدت بأنّ هذا القانون شامل للعناصر الأربعة؛ - باب الوقاية من العنف. ـ باب الحماية للضحايا. ـ باب التعهّد بالضحايا. ـ باب الزجر وتتّبع المعتدين. كما أنّه قانون مركّب حيث تطرّق لجرائم جديدة، وعدّل بعض الفصول من المجلة الجنائيّة. كما أنّ القانون حافظ على التعريفات، التي وردت في المواثيق الدوليّة، حيث أكّد على تعريف التمييز والعنف، كما وردت في اتفاقيّة سيداو والإعلان العالميّ لمناهضة العنف.

وأشار القانون إلى كلّ أنواع العنف الجسديّ والجنسيّ والاقتصاديّ والسياسيّ، وأكّد على أنّ جريمة الاغتصاب، التي لم تكن موجودة من قبل، هي أيّ إيلاج في أيّ مكان دون الرضا، وبأيّ وسيلة، ومهما كان المعتدي، وهذا ما يمكن فهمه على الاعتراف باغتصاب الأطفال الذكور، وكذلك الاغتصاب الزوجيّ.

يعدّ القانون الأساسيّ ٢٠١٧-٥٨، من أهمّ المكاسب التي حقّقها المجتمع المدنيّ والحقوقيّ في تونس.

وقد تبع هذا التقديم نقاش معمّق حول حملات المناصرة، وخلق موازين قوى داعمة، واستعمال الحجج والمحامل والاتصالات المفيدة.

خُصّصت الحصّة المسائيّة للقاء مع الشبكة الأورومتوسطيّة للحقوق، بمقرّ الشبكة، حيث التقى الوفد مع ناشطات في المجتمع المدنيّ، ممّن ساهمن في حملة المناصرة وصياغة القانون، وتبادلن التجربة، وتعمّقن فيما قُدّم في الحصّة الصباحيّة.

لقاء مع ناشطات وقاضيات، يعملن مع الشبكة الأورومتوسطيّة؛ (قاضيتان وفريق يوروميد للحقوق)

- عرض عن شبكة يوروميد للحقوق في تونس والمنطقة المغاربيّة، باعتبار أنّ المكتب يغطي المنطقة بأسرها. بالإضافة إلى عرض لأهمّ البرامج والأنشطة التي يتمّ تنفيذها.
- مناقشة عمليّة اعتماد قوانين في تونس، لمكافحة العنف وحماية الأطفال والأسر.
- التحديات التي تعيق حماية المرأة في مختلف البيئات، ومقاومة القضاء والإدارة لتطبيق القوانين، مثل قانون ٥٨، الذي من المفترض أن يحمي المرأة من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف السياسيّ.
- وشدّد القضاة على أهميّة التمسّك بالآليّات الدوليّة، التي تتيح فرصة للجمعيّات والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- أبدت المشاركات اهتماماً كبيراً بإجراءات حماية النساء والأطفال، فضلًا عن أفضل الممارسات في تونس.
- كما قدّم فريق يوروميد أعماله الدعويّة لاعتماد قوانين مختلفة، وكذلك حملات المناصرة المستمرّة للانضمام إلى اتفاقيّة اسطنبول.
- عرضت القاضيات اللواتي ساهمن بشكل كبير في صياغة القوانين والإجراءات في تونس، تجاربهن في هذا الموضوع، ما أعطى رؤية واضحة للناشطات السوريّات، حول الأساليب المختلفة للتأثير في السياسات العامة.

اليوم الثالث ٧ كانون الأول ٢٠٢٢

خُصّص هذا اليوم للسياق الذي أطلقت فيه حملات المناصرة وهي:

- المرحلة الانتقاليّة الأولى بعد رحيل بن علي، تواجد النسويّات في هيئة الإصلاح السياسيّ، والانتقال الديمقراطيّ، وتحقيق أهداف الثورة.
- من مكاسبها منشور ٨٨ و٨٩، المتعلق بحريّة التنظم الحزبيّ والجمعياتيّ.
- القانون الانتخابيّ وإدراج التناصف.
- رفع التحفّظات على اتفاقية سيداو.
- بعد انتخاب المجلس التأسيسيّ بأغلبيّة إسلاميّة، الوعي بالتهديدات حول المكاسب ومسودة الدستور الأولى، وحشد جماهيريّ واسع لرفض التكامل والمطالبة بالمساواة.
- رفض شعبيّ واسع للاغتيالات السياسيّة ونبض العنف.
- حشد وفضح القوى الرجعيّة، ومغالطاتها تجاه فئات الشعب.
- الأزمة السياسيّة وتعطل المؤسّسات والبرلمان، والمطالبة باستقالة الحكومة، وتنظيم حوار وطنيّ، ترعاه ٤ منظمات وطنيّة:
  - الاتحاد العام التونسيّ للشغل.
  - الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان.
  - الهيئة الوطنيّة للمحامين.
  - اتحاد الصناعة والتجارة.

وأفضى الحوار الوطنيّ إلى تركيز حكومة تكنوقراط مستقلة، وإنهاء صياغة الدستور، وتنظيم انتخابات رئاسيّة وتشريعيّة، فاز فيها الحزب الليبيراليّ بقيادة الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي، وقد تحصّل هذا الرباعيّ على جائزة نوبل للسلام لسنة ٢٠١٥.

أسّس الباجي قايد السبسي حزب نداء تونس، المتكوّن من شخصيّات في الحزب الحاكم قبل الثورة، وشخصيّات مستقلة من خلفيّات نقابيّة، أو حقوقيّة ويساريّة، لكن عدم تحصّله على أغلبيّة مريحة، جعله يبحث عن توافق مع الإسلاميين، ما فتّت الحزب، وأودى إلى تفرّعه إلى عدّة كتل، أودت بالمحصّلة إلى تأزّم المؤسّسات، وعدم التواصل بين الرئاسة والبرلمان والحكومة.

إنّ اليقظة المواطنيّة التي تميّزت بها هذه الفترة، خصوصا في الأوساط النسائيّة، حيث صوتت ١٠٠٠٠٠ امرأة للباجي قايد السبسي، الذي وعد بالمساواة في الميراث، وحماية حقوق النساء وتعزيزها، وهو ما ساعد في ظهور قوة نسويّة في كلّ الجهات عدديّاً، ومطالبة بالمساواة والحقوق في جميع المجالات. وشاهدنا انخراط النساء في التحرّكات الاحتجاجيّة، سواء في المطالبة بالعيش الكريم والعمل اللائق، ووسائل النقل، وظروف الصحة والتعلم، إلى جانب التمسّك بحقوقهن في هذا المناخ العام، حيث تكوّنت الشبكات والائتلافات، في صلب مكوّنات المجتمع المدنيّ والحقوقيّ الديمقراطيّ، وأهمها الائتلاف الوطنيّ لمناهضة العنف ضدّ النساء، الذي قام بحملات المناصرة حتى المصادقة على القانون، والتحالف الوطنيّ للمساواة في الميراث، وهي شبكات تعمل من أجل حقوق النساء والمساواة، لكن فيها عدّة منظّمات حقوقيّة وطنيّة مدعومة من منظّمات دوليّة (اكسفام/أرومتوسطيّة للحقوق/محامون بلا حدود).

وتُعدّ آليّة التشبيك من أهمّ الآليّات التي اعتمدتها الحركة النسويّة، وكذلك التجديد في المحامل لمختلف الحملات، وتنظيم برلمانات ومحاكم صوريّة، أعطى لهذه المحامل زخماً إعلاميّاً كبيراً، وساهم في توسيع رقعة المناصرين، وقد انخرط المبدعون في هذا التوجّه، من سينمائيين/ات ومسرحيين/ات وفنانين/ات تشكيليين ...الخ، حتى تصبح القضايا النسويّة وحقوق النساء، في صلب النضال من أجل مشروع مجتمعيّ كامل ديمقراطيّ تعدّدي، حافظ للرامة والحقوق والمساواة والعدالة الاجتماعيّة.

لقاء بشرى بلحاج حميدة، في مقرّ الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات

متحصّلة على شهادة تعليم عالٍ في القانون الخاص، من كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة بتونس ١٩٨٠. إحدى مؤسّسات الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات في ١٩٨٩، التي ترأستها من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ١٩٩٨.

التحقت سنة ٢٠١١ بحزب التكتل الديمقراطيّ من أجل العمل والحريّات، وترشّحت لانتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسيّ التونسيّ (٢٠١١-٢٠١٤)، على رأس قائمة ولاية زغوان، لكن لم يتمّ انتخابها.

في سبتمبر ٢٠١٢، أصبحت عضوة في اللجنة التنفيذيّة لحركة نداء تونس، وشاركت في الانتخابات التشريعيّة التونسيّة ٢٠١٤، وتمّ انتخابها كممثلة عن دائرة تونس الثانية الانتخابيّة، لتصبح عضوة في مجلس نوّاب الشعب (تونس).

في ١٣ أغسطس ٢٠١٧، عيّنها الرئيس الباجي قائد السبسي رئيسةً للجنة الحريّات الفرديّة والمساواة.

قدّمت السيّدة بشرى مسيرتها المهنيّة كناشطة في الجمعيّة، وأيضاً داخل الأحزاب السياسيّة. كما شرحت حياتها المهنيّة كنائبة، وكيف ساهمت هذه التجربة في تغيير الحياة السياسيّة في تونس،

وخاصّة في البرلمان التونسيّ، وشرحت كيف تمّ إجراء التحالفات والتعاون بين مختلف الحركات السياسيّة، من أجل المصادقة على عدّة قوانين، وأبرزها مناهضة العنف، مناهضة العنصريّة، وطرح المساواة في الميراث، وأبرزت كيف يجمع مجلس النواب العديد من الأحزاب، و أنه ليس ضدّ خلق توازنات وتحالفات خاصة بين نساء الأحزاب، اللواتي قدنا في مراحل عدّة حملات مناصرة، تختلف مع الخطّ العام لحراكاتهن السياسيّة، عندما يتعلّق الموضوع بحقوق المرأة.

وفي الجدل الذي أطلقه تقرير اللجنة، عرضت بشرى أيضاً على الناشطات السوريّات أوجه القصور، في الجمعيّات النسويّة خلال هذه الفترة، على حدّ قولها، إذ لم تنتهز الجمعيّات الفرصة الكافية للحصول على المزيد من الحقوق، في عهد الباجي قايد السبسي.

مواضيع أخرى تمّ التطرّق إليها أثناء الجلسات، أو على هامشها:

- أهميّة التشبيك النسويّ العربيّ، الذي تتمتّع به الجمعيّة التونسيّة، ويُعدّ أحد أهمّ التحديات المطروحة للحركة النسويّة السياسيّة السوريّة.
- موضوع الجدل حول الربط المختلط بين الجنسين من عدمه.
- كيف يمكن للنسويّات إعطاء الأولويّة لنسويتهن قبل السياسة (حالة تونس)، وكيف كانت الحركة سياسيّة قبل كلّ شيء.
- موضوع النقاش لبناء منظّمات حقوق المرأة والنسويّة، وهل يجب أن تختلط بين الجنسين أم لا.

النساء صانعات القرار
Women Decide

الحركة السياسية النسوية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT